العلاقة بين الدال والمدلول

1/ المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله : جاء في المزهر للسيوطي قوله: "نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع" وكان بعض من يرى رأيه يقول:" أنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمى "ادغاغ" وهو بالفارسية الحجر فقال:"أجد فيه يبسا شديدا وأراه الحجر" مدلول قول الصيمري أن الباعث في وضع هذا اللفظ لهذا المعنى هو تلك المناسبة الخفية بينهما والتي لا يدركها إلا مستعمل اللغة فيضع اللفظ لما هو مسموع لديه،فعنده أن المناسبة الطبيعية موجبة لدلالة اللفظ على معناه وهي التي تحمل الواضع على الوضع لعلة.

نبه السيوطي على أن هناك من قال بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ و المعاني فقال :" اعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته قال الخليل :" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا:" صَرْ "وفي صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صَرْصَرْ"،وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلاَن :إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النَّقَزَان والغَلَيَان والغَثَيَان فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال" فتوالي الحروف بهذا النسق يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.

2/ اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول:

المقصود منها أن العلاقة بينهما غير معلّلة حيث "ذهب الجمهور إلى أنّ دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة طبيعية بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه ومعرفا به بطريق الوضع" أي أنها اعتباطية بين اللفظ والمعنى أي غير معللة، والمقصود بالوضع "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني ،وهذا تعريف سديد فإنك إذا أطلقت قولك:"قام زيد"فُهم منه صُدور القيام منه" أي أن الواضع هيّأ المعنى للفظ فإن وَضع الواضع له معناه أنه جعله مهيأً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على وجه الخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ ما هو إلا وسيلة.

إذا فالوضع نابع من حاجة الإنسان إليه فهو لا يمكنه الاستقلال بنفسه، بل لابد له من الاجتماع بغيره، لذلك لم يجد بدًا سوى الوضع اللغوي للتّعبير عن حاجياته المختلفة، ثم إن" الألفاظ لو لم تدلّ بالوضع وإنما دلّت بذواتها لكانت كالأدلة العقلية، فلا تختلف بالأعصار والأمم، والاختلاف موجود، وأيضا لو كان كما قال لاشترك فيه العرب والعجم لاشتراكهما في العقل، وأيضا فإنّا نقطع بصحة وضع اللفظ للشيء ونقيضه وضده ونقطع بوقوع اللفظ على الشيء ونقيضه كالقرء الواقع على الحيض والطهر والجون الواقع على الأبيض والأسود، فلو كانت الدّلالة لمناسبة لزم أن يناسب اللفظ الواحد النقيضين والضدين بالطبع وهو محال، فلا يصح وضع اللفظ الواحد لهما على هذا التقدير" لو صحّت العلاقة الطّبيعية لاشترك في المدلول العرب والعجم لاشتراكهما في التّفكير العقلي، ثم تلك الألفاظ المختلف في مدلولاتها بسبب ظواهر لغوية أثبتت وجودها كالتّضاد الحاصل بين القرء والطّهر، لذلك انتفت العلاقة الطّبيعية.

بهذا فإنه ليس لكل معنى لفظ يدل عليه والدليل عليه الروائح فهي على كثرتها – ليس كلها- ليس له لفظ خاص به وهذا لعدم قدرتنا على ضبطها كلها، والأمر فيه من الحكمة ما هو متعلق بالوضع لما تشتد فيه الحاجة للتعبير عنه. يتبين معنا أن رفض الإمام للعلاقة الطبيعية بين اللفظ والمعنى+الوضع (الاصطلاح)+ليس لكل معنى لفظ= اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.